

قرار لمجلس المنافسة عدد 86/ق/2023 صادر في 28 من رمضان 1444
(19 أبريل 2023) المتعلق بتولي شركة «NIJI, S.A» المراقبة
الحصرية لشركة «ALTADOS S.A.R.L»، عبر اقتناء نسبة
60,05% من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها.

إن مجلس المنافسة المنعقد في شكل فرع برئاسة السيد حسن
أبو عبد المجيد، وعضوية السيد عبد اللطيف الحاتمي،
ورشيد بنعلي،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435
(30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون
رقم 40.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.67 بتاريخ
30 من ربيع الآخر 1444 (25 نوفمبر 2022) والمنشور بالجريدة
الرسمية عدد 7152 بتاريخ 20 جمادى الأولى 1444 (15 ديسمبر 2022)؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه
الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)
كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 41.21 الصادر بتنفيذه
الظهير الشريف رقم 1.22.68 بتاريخ 30 من ربيع الآخر 1444
(25 نوفمبر 2022) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 7152 بتاريخ
20 جمادى الأولى 1444 (15 ديسمبر 2022)؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436
(فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية
الأسعار والمنافسة؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436
(4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة؛
وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 28 من
رمضان 1444 (19 أبريل 2023)؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء
الفرع طبقاً لمقتضيات المادة 38 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة؛

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «Niji, S.A» المراقبة الحصرية لشركة «ALTADOS S.A.R.L»، عبر اقتناء نسبة 60,05% من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وذلك لتجاوز أسقف أرقام المعاملات المنصوص عليها في المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي:

- **الجهة المقتنية:** شركة «Niji, S.A» وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون الفرنسي والتي تنشط في مجال مواكبة تقديم الاستشارة في مجال الاستراتيجية الرقمية، والهندسة والاستشارات التكنولوجية وتصميم الخدمات وتطوير البرمجيات. وتتواجد شركة «Niji, S.A» بفرنسا وآسيا عبر سبع مواقع؛

- **الجهة المستهدفة:** شركة «ALTADOS S.A.R.L» وهي شركة ذات مسؤولية محدودة خاضعة للقانون المغربي تقدم عدة خدمات منها الاستشارة ودعم أنشطة التطوير الرقمي، وتصميم وتنفيذ الهياكل الرقمية الأساسية، وتقديم المساعدة والدعم لتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات، وتصميم وتطوير تطبيقات الحاسوب والتكوين. وتجدر الإشارة إلى أن شركة «ALTADOS S.A.R.L» تقدم لعملائها خدمات تكنولوجيا المعلومات عن طريق مستشارين مختصين في هذا المجال. ويجب التذكير أن شركة «ALTADOS S.A.R.L» غير متخصصة في مجال معين بالنظر إلى لائحة عملائها التي تضم مزودي التكنولوجيا، وفاعلين في الاتصالات ومراكز الاتصال؛

وحيث إن «Niji, S.A» ليس لها أي تواجد أو فرع بالمغرب؛

وحيث إن «Niji, S.A» تربطها علاقة تجارية مع «ALTADOS S.A.R.L» لكون هذه الأخيرة تواكب شركة «Niji SA» منذ ديسمبر 2021 في تنفيذ مشاريعها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات؛

وبناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 47/ع.ت.إ/2023 بتاريخ 6 شعبان 1444 (27 فبراير 2023) والمتعلق بتولي شركة «Niji, S.A» المراقبة الحصرية لشركة «ALTADOS S.A.R.L»، عبر اقتناء نسبة 60,05% من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 057/2023 بتاريخ 7 شعبان 1444 (28 فبراير 2023) والقاضي بتعيين السيدة سناء الحجوي مقررة في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛ وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي هذا بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 9 شعبان 1444 (2 مارس 2023) والذي يمنح أجل عشرة (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز المذكورة؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 13 من شعبان 1444 (6 مارس 2023)؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 6 رمضان 1444 (28 مارس 2023)؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقررة الموضوع، للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات والتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع الفرع المنعقد بتاريخ 28 من رمضان 1444 (19 أبريل 2023)؛

وحيث إنه طبقاً للمادة 13 من القانون رقم 104.12، فإن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع مذكرة تفاهم بين الأطراف بتاريخ 25 من جمادى الآخرة 1444 (18 يناير 2023)، مما يجعلها خاضعة للتبليغ طبقاً للمادة 13 من القانون رقم 104.12؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12؛

وحيث إن التحليل التنافسي للأثار الأفقية لهذه العملية على المنافسة داخل سوق تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات، أبان أن عملية التركيز من شأنها تعزيز حصص السوق التي تتوفر عليها شركة «ALTADOS S.A.R.L» غير أنها تبقى ضعيفة، كما أنه ليس من شأنها الإخلال بالمنافسة، نظرا لكون الشركة المقتنية «NIIJ S.A» ليس لها أي تواجد بالمغرب؛

وحيث إن إنجاز عملية التركيز الاقتصادي هذه ليس من شأنها الإخلال بالمنافسة على مستوى التأثيرات العمودية والتكتلية في السوق المشار إليها أعلاه، لعدم توفر الأطراف على قوة سوقية من جهة، ووجود عدد كاف من المنافسين الذين يتوفرون على موارد بشرية ومالية مهمة من جهة أخرى، وبالتالي فإنها لا تملك القدرة على إغلاق الأسواق أمام الزبائن والمنافسين،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 47/ع.ت.إ/2023 بتاريخ 6 شعبان 1444 (27 فبراير 2023) يستوفي الشروط القانونية المطلوبة.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة المنعقد في إطار الفرع المذكور عملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «NIIJ, S.A» المراقبة الحصرية لشركة «ALTADOS S.A.R.L»، عبر اقتناء نسبة 60,05 % من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن الفرع، خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 28 من رمضان 1444 (19 أبريل 2023)، طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، وذلك بحضور السيد حسن أبو عبد المجيد، والسيد عبد اللطيف الحاتمي والسيد رشيد بنعلي.

الإمضاءات:

حسن أبو عبد المجيد.

رشيد بنعلي.

عبد اللطيف الحاتمي.

وحيث إنه حسب التصريحات المدلى بها خلال جلسة الاستماع، فإن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ، ستمكن شركة «NIIJ, S.A» من الولوج إلى السوق المغربية وبشكل أعم إلى السوق الإفريقية. كما أن شركة «ALTADOS S.A.R.L» ستمكن من الاستفادة من الموارد المهمة لشركة «NIIJ, S.A» سواء كانت مالية، أو تقنية، أو بشرية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية ستمكن من خلق عدة مناصب شغل؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق التابعة لمجلس المنافسة، و استنادا إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فإنه تم تحديد الأسواق المعنية بشقيها: سوق المنتج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية. وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، والملحق بالمرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن السوق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والتي تشمل تقديم خدمات الاستشارة، والخدمات الخارجية (Externalisation Informatique)، و دعامة البرامج (support logiciel)، و دعامة الأجهزة (support matériel). ويمكن اعتماد التقسيمات حسب الوظائف في القطاعات التالية: الخدمات المصرفية، والتأمين، والنقل، والتواصل، والترفيه. غير أنه بالنظر إلى طبيعة هذه العملية من حيث آثارها على المنافسة يمكن أن يبقى مجال تحديد هذه السوق مفتوحا دون الحاجة لاعتماد تقسيم أدق؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي، فإن سوق تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات هي سوق ذات بعد محلي وذلك لكون هاته السوق تشمل مدينتي الرباط والدار البيضاء، لأن غالبية زبائن «ALTADOS S.A.R.L» يتواجدون على مستوى المدينتين المذكورتين؛

وحيث إنه بالنظر إلى طبيعة هذه العملية من حيث آثارها على المنافسة، فإن تحديد السوق الجغرافية لعملية التركيز هذه، يمكن أن يبقى مفتوحا دون الحاجة لتقسيم أدق؛